آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن قسم الدراسات والمجلة

بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

دبي - ص.ب. ٥٥١٥٦

هاتف ٢٦٢٤٩٩٩ ٤ ٩٧١+

فاكس ٢٦٩٦٩٥٠ ٤ ٩٧١+

دولة الإمارات العربية المتحدة

السنة العاشرة : العدد الثامن والثلاثون - ربيع الآخر ١٤٢٣ هـ - يوليو (تموز) ٢٠٠٢ م

رقم التسجيل الدولي للمجلة

ردمد ٢٠٨١ - ١٦٠٧

المجلة مسجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ٣٤٩٣٧٨

هيئة التحرير

مدير التحرير

د. عز الدين بن زغيبة

سكرتير التحرير

أ. يونس قدوري الكبيسي

هيئة التحرير

أ.د. حاتم صالح الضامن

د. محمد أحمد القرشي

أ. عبد القادر أحمد عبد القادر

الاشتراك السنوي

	داخل الإمارات	خارج الإمارات
المؤسسات	١٠٠ درهم	١٣٠ درهما
الأفراد	٦٠ درهما	٧٥ درهما
الطلاب	٤٠ درهما	٧٥ درهما

المقالات المنشورة على صفحات المجلة تعبر عن اراء كاتبيها ولاتمثل بالضرورة وجهة نظر المجلة أو المركز الذي يصدر عنه

يخضع ترتيب المقالات لأمور فنية

الفهـــرس

افتتاحية العدد

■ تحقيق المخطوطات بين الناصحين والمتطفلين والتجار المحترفين

مدير التحرير ٤

المقالات

■ مأخذ القرّاء النحوية في كتابة معاني القرآن على الكسائي

د حسن أسعد محمد ٦

■ ملاحظات حول انتشار الثقافة العربية الإسلامية في أفريقيا جنوب الصحراء.

د. صباح الشيخلي ١٩

■ المسلم في عصر العولمة.

د. المصري مبروك ٣١

■ النشاط الثقافي لعلماء بجاية الأفريقية من خلال كتاب «عنوان الدراية» لأبي العباس الغُبريني.

د. صالح مهدي عباس الخضيري ٣٩

■ الفن الإسلامي والحدس الوجداني.

أ. د. بركات محمد مراد ٥٥

■ قضية قدرة اللغة العربية على استيعاب العلم وتأصيله.

د. سمر روحي الفيصل ٦٦

■ الدولة السلطانية وازدواجية السلطة المركزية – دراسة حول التطور السياسي لمؤسسة الخلافة.

د. محمد محمد أمزيان ٧٨

■ مصادر القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن.

أ. د. حاتم صالح الضامن ٩١

■ الشناشيل والبادكير في التراث المعماري الإسلامي.

أ. د. خليل حسن الزركاني ٩٩

المقالات العلمية

■ الطب في تراثنا الفقهي.

د. نور الدين صغيري ١١١

■ تصميم وصناعة الإسطرلاب المعدّل بمعونة الحاسوب.

د. حسن بيلاني ١٢٤

من نوادر المخطوطات

■ ترميم ما بقي من كتاب الإرشاد لمعرفة الأجداد لمحمد بن عبد الكريم العسوس.

أ. عبد الحميد عبد الله الهرامة ١٣٤

■ نصّان في فضائل أهل الأندلس – إضاءة وتحقيق.

د. محمود خياري ١٤٠

تحقيق المخطوطات

■ رسالة في مراتب العلوم والأعمال الدنيوية – تصنيف الراغب الأصفهاني المتوفى أوائل القرن الخامس الهجري.

د. عمر عبد الرحمن الساريسي ١٦٥

مآخذ الفرّاء النحوية
في كتابه معاني القرآن
على الكسائي

الدكتور/ حسن أسعد محمد
مدرس بمعهد إعداد المعلمين
نينوى - العراق

إنَّ الخلاف النحوي بدأ مبكّرًا، آخذًا في التطوّر والنمو، مسايرًا لتطوّر النحو ونموّه، وظهر الجدل والخلاف منذ عصر أبي الأسود الدؤلي، لكنّه كان قليلاً جدًّا ؛ لقرب العهد بسلامة السليقة العربية، والاتصال المباشر بالعرب.

وظهر الخلاف واضحًا عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وتلميذيه : عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء ؛ إذ اختمرت بينهم فكرة التعليل والقياس، وبداية الخلاف ظهرت واضحة عند هذه الطبقة، ليس بين البصريين أنفسهم فحسب، بل بينهم وبين الكوفيين.

وبانتهاء عصر عبد الله بن أبي إسحاق وتلامذته بدأ عصر تدوين النحو، حيث أصبح علمًا ناضجًا نضوجًا تامًّا، قد بلغ الغاية وشارف التمام، والنحويون يَجمعون ما يُروى عن العرب ويفرّعون عليه، وقد أخذ الخلاف يتسع بين النحاة، حتى بين أعلام المدرسة الواحدة وأساتذتها، والمسائل الخلافية بين سيبويه والمبرد من جهة، وبينه وبين الأخفش من جهة أخرى، خير دليل على ذلك. وهناك خلافٌ بين نحاة الكوفة أيضًا ؛ فبعد قراءة معاني القرآن للفرّاء وجدت أنَّ هناك مسائل خلافية بينه وبين أستاذه الكسائي، جمعتها في هذا البحث تحت عنوان : «مآخذ الفرّاء النحوية - في معاني القرآن - على الكسائي»، والمسائل هي :

١ - **إضمار الصفة**[1]:

أجاز الفرّاء إضمار الصفة ولم يجزه الكسائي[2]، قال الفرّاء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**واتقوا يوما لا تجزي نفسٌ عن نفس شيئا**﴾[3]، «فإنّه قد يعود على اليوم والليلة، ذكرهما مرّة بالهاء ومرّة بالصفة، فيجوز ذلك كقولك: لا تجزي نفس عن نفس شيئًا وتضمر الصفة ثمّ تظهرها فتقول: لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئا. وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفات في الصّلات، ويقول: لو أجزت إضمار الصفة هنا لأجزت:

أنت الذي تكلّمت، وأنا أريد: الذي تكلّمت فيه. وقال غيره من أهل البصرة: لا نجيز الهاء ولا تكون، وإنّما يضمر في مثل هذا الموضع الصفة.. أنشد:

قد صبحت صبحها السلام

بكبدٍ خالطها سنام

في ساعةٍ يحبّها الطعام

ولم يقل يحب فيها، وليس يدخل على الكسائي ما أدخل على نفسه: لأنَّ الصفة في هذا الموضع والهاء متفق معناهما، ألا ترى أنّك تقول: آتيك يوم الخميس، وفي يوم الخميس، فترى المعنى واحدًا، وإذا قلت: «كلمتك» كان غير «كلمت فيك»، فلمّا اختلّ المعنى لم يجز إضمار الهاء مكان (في)، ولا إضمار (في) مكان الهاء»[4].

قال النّحاس بعد أن أورد رأي الفرّاء والكسائي: «الذي قاله الكسائي لا يلزم؛ لأنّ الظروف يحذف منها ولا يحذف من غيرها»[5]. ونسب ثعلب إلى الكسائي الوجهين[6].

وعدّ بعض النحاة[7] هذه المسألة من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش، فسيبويه يقول: إنَّ (فيه) حذف دفعة واحدة[8]، وعند الأخفش أنَّ (فيه) حذف بالتدريج، بيد أنّه في المعاني ينسب الحذف بالتدريج إلى قومٍ من النحاة، وأنّه موافقٌ لسيبويه[9].

وقد نُسب الرأيان - الحذف دفعةً واحدة وبالتدريج - إلى سيبويه والأخفش[10]، وكان الأخفش يعني بكلامه حذف المفعول على السعة، وهذا ما نستنتجه من كلامه، قال: «... وجعل هذه الأسماء لليوم مفعولاً. كما تقول: رأيت رجلاً يحب زيدٌ، تريد: يحبّه زيدٌ»[11]. وعدّ الزبيدي هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين[12].

٢ - زيادة (منْ) في الواجب وقبل المعرفة:

ذهب الفرّاء إلى أنَّ (من) لا تزاد في الواجب وقبل المعرفة، بينما أجاز الكسائي ذلك، قال الفرّاء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وما منْ إله إلاّ إلهٌ واحدٌ**﴾[13] لا يكون قوله: (إلهٌ واحدٌ) إلاّ رفعًا: لأنَّ المعنى: ليس إله إلا إله واحد، فرددت ما بعد إلا إلى المعنى. ألا ترى أنَّ (من) إذا فقدت من أول الكلام رفعت. وقد قال بعض الشعراء:

فما من حويٍّ بين بدرٍ وصاحب

ولا شبعة إلا شباع نسورها

فرأيت الكسائي قد أجاز خفضه وهو بعد إلا، وأنزل (الا) مع الجحود[14] بمنزلة غير، وليس ذلك بشيء؛ لأنّه أنزله بمنزلة قول الشاعر:

أبني لبيني لستم بيد

الا يد ليست لها عضد

وهذا جائز: لأنَّ الباء قد تكون واقعة مع الجحد كالمعرفة والنكرة، فيقول: ما أنت بقائم، والقائم نكرة، وما أنت بأخينا، والأخ معرفة، ولا يجوز أن تقول: ما قام من أخيك كما تقول: ما قام من رجل[15].

نرى أنَّ الكسائي أجاز خفض (إله) على البدل من لفظ (منْ إله)؛ لأنّه يجيز زيادة (من) في الواجب[16]. وهذا رأي العكبري أيضًا[17].

وهذه من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش[18]، فهي عند سيبويه لا تزاد في الواجب[19]، وذهب الأخفش مذهب الكسائي: أنّها تزاد في الواجب وقبل المعرفة[20].

ونسب النحاة[21] هذا الرأي - رأي الكسائي - إلى الكوفيين مطلقًا، ولكنّنا وجدنا أنَّ الفرّاء لا يجيز زيادة (منْ) في الواجب وقبل المعرفة، ونجد أنَّ أبا بكر الأنباري - وهو علمٌ من أعلام الكوفيين - لا يجيز ذلك، وذهب مذهب الفرّاء وسيبويه. قال في بيت عنترة[22]:

هـل غـادر الشـعـراء مـن متردم

أم هـل عـرفت الـدار بـعـد تـوهّـم

«وإنّما تدخل (من) مع الجحد وما يضارعه من الاستفهام والجزاء، وما أشبهه. فإذا جاءت الأفعال المحقّقة لم تدخل معها، كقولك: أكرمت رجلاً، وكسبت مـالاً، ولا يـجـوز: أكـرمت مـن رجـل، وكسـبت مـن مال»[٢٢].

إنّ زيـادة (مـن) في الـواجب وقـبـل المعـرفـة نـال الاسـتـحسـان عند بعض النـحاة[٢٤]، ورُدّ مـن قـبـل آخرين[٢٥]. يقول العكبري: «إنّ (من) حرف وضع اختصارًا من التصريح بالاسم أو الفعل الدالّ على ذلك المعنى، فالهمزة في قولنا: أزيد عندك؟ أغنت عن (أسْتَفْهِمُ)، وأخذت من المال، أي: بعضه، وما قصد به الاختصار لا يجيء زائدًا؛ لأنّ ذلك عكس الغرض»[٢٦].

٢ - العطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر:

إذا كان اسم (إن) حرفًا يتبيّن فيه الإعراب فلا يجوز رفع المعطوف قبل تمام الخبر عند الفرّاء، بينما أجاز الكسائي رفعه، قال الفرّاء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**إنّ الذين آمنوا والذينَ هَادُوا والصّابِئُونَ والنّصارى...**﴾[٢٧] فإنّ رفـع (الصـابـئين) عـلـى أنّه عطفٌ عـلـى (الـذيـن)، و(الـذيـن) حـرف عـلـى جـهةٍ واحدة[٢٨] في رفعه ونصبه وخفضه، فلمّا كان إعرابه واحدًا، وكان نصب (إنّ) نصبًا ضعيفًا، وضعفه أنّه يـقـع عـلـى الاسـم ولا يـقـع عـلـى خبره، جـاز رفـع الصابئين. ولا استحب أن أقول: إنّ عبدالله وزيد قائمان. لتبين الاعراب في عبدالله. وقد كان الكسائي يجيزه لضعف (إنّ). وقد أنشدونا هذا البيت رفعًا ونصبًا:

فـمـن يـكُ أمسـى بـالمدينـة رَحْـلـه

فـإنّـي وقـيـارا بـهـا لـغـريبٌ[٢٩]

وقيار. ليس هذا بحجّة للكسائي في إجازته: إنّ عمـرًا وزيدٌ قائمـان: لأنّ قيارًا قد عطف على اسم مكنى[٣٠] عنه، والمكنى لا إعراب له، فسهل ذلك فيه كما سهل في (الذين) إذا عطفت عليه (الصابئون)، وهذا أقوى في الجواز من (الصابئون): لأنّ المكنى لا يتبيّن فيه الرفع في حال و(الذين) قد يقال: اللذون، فيرفع في حال. وأنشد لبعضهم[٣١]:

وإلاّ فـاعـلـمـوا أنّـا وأنـتـم

بـغـاةٌ مـا حـيـيـنـا في شـقـاق

... قال الكسائي: أرفع (الصابئون) على إتباعه الاسم الذي في (هادوا)، ويجعله من قوله: ﴿**إنّا هُدْنا إليك**﴾[٣٢] لا من اليهودية. وجاء التفسير بغير ذلك: لأنّه وصف الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم، ثمّ ذكر اليهود والنصارى، فقال: من آمن منهم فله كذا، فجعلهم يهودًا ونصارى»[٣٣].

ونسب مكّي القيسي[٣٤] رأي الكسائي - أنّه معطوفٌ على الضمير في هادوا - إلى الفرّاء، وهو وهم منه.

وقـد ردّ هـذا الـرأي: لأنّـه يـوجب أن يـكـون الصـابـئـون والـنصـارى يـهـودًا، وأنّ الـعطف عـلى المضمر المرفوع قبل أن يؤكّد أو يفصل بينهما بما يقوم مقام التأكيد قبيح عند بعض النحويين[٣٥].

والـذيـن تـنـاولـوا إعـراب الـقـرآن وجّـهـوا الآيـة توجيهات، الأول: أن يكون في الآية تقديمٌ وتأخير، والـثـاني: أن تجعل قـولـه تـعالى: ﴿**مـن آمـنَ بـالله واليوم الآخر**﴾ خبرًا للصابئين والنصارى، وتقدّر لـ ﴿**الذين آمنوا والذين هادوا**﴾ خبرًا آخر، مثل الذي أظهرته للصابئين. والثالث: أنّ (أن) بمعنى نعم، فلا تكون عاملة، الرابع: أنّه معطوف على الضمير في (هادوا)، والخامس: إنّما رُفع (الصابئون) لأنّه جاء على لغة بني الحارث، الذين يجعلون الجمع بالواو على كل حال، وهو بعيد، والقول السابع: أن يجعل النون حرف الإعراب[٣٦].

وهذه من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش، فكلّ ما ورد مثل الآية فهو عند سيبويه على التقديم والتأخير[٣٧]، بينما أجاز الأخفش الرفع على الابتداء[٣٨]، وهي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، واستدلّ الكوفيون على جواز الرفع بالنقل والقياس، النقل الآية المذكورة، وشواهد شعرية، وقول العرب: إنّك وزيدٌ ذاهبان، والقياس على أنّه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا النافية للجنس، وردّ ابن الأنباري هذه الحجج جميعها. ورجّح رأي سيبويه ومن تبعه: «لأنّنا لو قلنا: إنّك وزيدٌ ذاهبان، وجب أن يكون: زيد مرفوعًا بالابتداء، وجب أن يكون عاملاً في خبر زيد، وتكون إنّ عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظٍ واحد، فلو قلنا: إنّه يجوز العطف قبل تمام الخبر لأدّى ذلك إلى أن يعمل في اسمٍ واحد عاملان، وذلك محال»[٣٩].

٤ - توكيد الضمير بالاسم:

لم يجز الفرّاء توكيد الضمير بالظاهر، بينما أجاز الكسائي ذلك، قال الفرّاء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**ألا إنّ أولياء الله لا خوْفٌ عليهم ولا هم يَحْزَنُون الذين آمنوا وكانوا يتّقون**﴾(٤٠)، الذين في موضع رفع: لأنّه نعتٌ جاء بعد خبر إنّ.. والنصب في كلّ ذلك جائز على الإتباع للاسم الأول وعلى تكرير إن.

وإنّما رفعت العرب النعوت إذا جاءت بعد الأفاعيل[٤١] في (إنّ) لأنهم رأوا الفعل مرفوعًا، فتوهّموا أنّ صاحبه مرفوعٌ في المعنى – لأنّهم لم يجدوا في تصريف المنصوب اسمًا منصوبًا وفعله مرفوع – فرفعوا النعت. وكان الكسائي يقول: جعلته – يعني النعت – تابعًا[٤٢] للاسم المضمر في الفعل، وهو خطأ وليس بجائز. لأنّ (الظريف) وما أشبهه أسماء ظاهرة، ولا يكون الظاهر نعتا لمكنّى إلاّ ما كان مثل: نفسه وأنفسهم، وأجمعين وكلّهم: لأنّ هذه إنّما تكون أطرافا لأواخر الكلام، لا يُقال: مررت بأجمعين، كما يُقال: مررت بالظريف. وإن شئت جعلت قوله: ﴿**الذين آمنوا وكانوا يتقون**﴾. رفعًا»[٤٣].

قال النحاة الذين تناولوا إعراب القرآن: (الذين) في موضع نصب على أنّه بدل من أولياء، أو أنّه منصوب على: أعني[٤٤]، أو أنّه بدل من الهاء والميم في عليهم[٤٥]. وقال النحّاس: «قال الكسائي: يكون النعت تابعًا للمضمر في الفعل. قال الفرّاء: هذا خطأ: لأنّ المضمر لا ينعت بالمظهر»، وقال بعد ذلك: «يجوز أن يكون الكسائي أراد أنّ هذا الذي يكون نعتًا تابعًا للمضمر كما يقول البصريون بدل: لأنّ الكوفيّين لا يأتون بمثل هذه اللفظة، أعني البدل»[٤٦]. فيقول: لو أراد الكسائي بالنعت البدل كما يقول النحّاس فليس من المعقول أن يردّ عليه الفرّاء: لأنّ إبدال الظاهر من ضمير الغائب جائزٌ عند النحاة عند أَمْنِ اللبس، أمّا إبدال الظاهر من ضمير المتكلّم والمخاطب ففيه خلافٌ بين النّحاة، وقد تطرّقنا إلى هذه المسألة[٤٧].

٥ - (إلاّ) مع الجحد والاستفهام:

الكسائي يجعل (إلاّ) مع الجحد والاستفهام بمنزلة غير على الأغلب، وعند الفرّاء ليس في كل المواضع، قال الفرّاء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وما أرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ إلاّ رِجالاً**﴾ ثمّ قال: ﴿**بالبيّنات والزُبُر**﴾[٤٨] «بعد إلاّ وصلة ما قبل إلا لا تتأخر بعد إلاّ، وذلك جائزٌ على كلامين. فمن ذلك أن تقول: ما ضرب زيدًا إلاّ أخوك، وما مرّ بزيدٍ إلاّ أخوك، فإن قلت: ما ضرب إلاّ أخوك زيدًا أو ما مرّ إلاّ أخوك بزيدٍ، فإنّه على كلامين: ما مرّ إلاّ أخوك ثمّ تقول: مرّ بزيد، ومثله قول الأعشى:

ولـيس مجيرًا أنْ أتـى الحيّ خـائِفٌ
ولا قـائـلاً إلاّ هـو المتـعـيـبـا

فلو كان على كلمة واحدة كان خطأ: لأنّ المتعيّب من صلة القائل فأخّره ونوى كلامين فجاز ذلك...

ورأيت الكسائي يجعل (إلا)) مع الجحد والاستفهام بمنزلة غير، فينصب ما أشبه هذا على كلمةٍ واحدة، واحتجّ بقول الشاعر:

فلم يدرِ إلاّ الله ما هيجت لنا

أهلة آناء الديار وشامها

ولا حجّة له في ذلك؛ لأنّ (ما) في موضع أيٍّ منها فعل مضمر على كلامين. ولكنّه حسنٌ قوله، يقول الله عزّ وجلّ: ﴿**لو كانَ فيهما آلهةٌ إلاّ اللهُ لفسدتا**﴾[٤٩]، فقال: لا أجد المعنى إلاّ لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا، واحتجّ بقول الشاعر:

أبني لبيني لستم بيد

إلاّ يد ليست لها عضد

فقال: لو كان المعنى إلاّ كان الكلام فاسدًا في هذا، لأنّي لا أقدر في هذا البيت على إعادة خافض بضمير، وقد ذهب ها هنا مذهبًا»[٥٠]. وقال في موضع آخر: إنّ الكسائي أنزل إلاّ مع الجحود بمنزلة غير[٥١].

قال الطبري: إن قال كيف قال: ﴿**بالبيّنات والزبر**﴾، وما الجالب لهذه الباء؟ فإن قلت: جالبها: أرسلنا، وهي من صلته، فهل يجوز أن تكون صلة ما قبل إلاّ بعدها؟ وإذا قلت: جالبها غير ذلك فما هو؟ وأين؟ قال بعض أهل العربية: الباء من صلة أرسلنا، وقال: الا في هذا الموضع ومع الجحد والاستفهام في كلّ موضع بمعنى غير، قال الشاعر:

أبني لبيني...

ويقول - أي بعض أهل العربية - لو كانت (إلاّ) بغير معنى (غير) لفسد الكلام: لأنّ الذي خفض (الباء) قبل إلاّ لا يقدر على إعادته بعد إلا[٥٢].

وقال القرطبي: قيل (بالبيّنات) متعلق (بأرسلنا)، وفي الكلام تقديمٌ وتأخير، أي: ما أرسلنا من قبلك بالبيّنات والزبر إلاّ رجالاً، أي غير رجال. فإلاّ بمعنى غير كقوله: لا إله إلاّ الله[٥٣]. ورجّح أبو حيّان رأيَ الفرّاء، فكأنّه قيل: بمَ أرسلوا، قالوا: أرسلناهم بالبيّنات والزبر فيكون على كلامين[٥٤].

٦ - تقديم المنصوب على جواب الشرط: إن تأتني زيدا تضرب:

ذهب الفرّاء إلى أنّه لا يجوز تقديم مرفوع أو منصوب على جواب الشرط، بينما أجاز الكسائي تقديم المنصوب على الجواب، قال الفرّاء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وَإنْ أحَدٌ مِنَ المُشْرِكينَ استَجارَكَ**﴾[٥٥]: «... ومن فرّق بين الجازم وما جزم بمرفوع أو منصوب لم يفرّق بين جواب الجزاء وبين ما ينصب بتقدمة المنصوب أو المرفوع، تقول: إنْ يقم عبدالله أبوه، ولا يجوز أبوه يقم، ولا أن تجعل منصوبًا بجواب الجزاء. فخطأٌ أن تقول: إنْ تأتني زيدًا تضرب، وكان الكسائي يجيز تقدمة النصب في جواب الجزاء، ولا يجوّز تقدمة المرفوع، ويحتجّ بأنّ الفعل إذا كان للأوّل عاد في الفعل راجع ذكر الأول، فلم يستقم إلغاء الأول. وأجازه في النصب؛ لأنّ المنصوب لم يعد ذكره فيما نصبه، فقال: كأنّ المنصوب لم يكن في الكلام. وليس ذلك كما قال؛ لأنّ الجزاء له جوابٌ بالفاء. فإن لم يستقبل بالفاء استقبل بجزمٍ مثله، ولم يلقَ باسم إلاّ أن يضمر في ذلك الاسم الفاء. فإذا أضمرت الفاء ارتفع الجواب في منصوب الأسماء ومرفوعها لا غير، واحتجّ بقول الشاعر[٥٦].

وللخيل أيّامٌ فمن يصطبر لها

ويعرف لها أيّامها الخير تعقب

فجعل الخير منصوبًا بتعقّب، والخير في هذا الموضع نعت للأيّام، كأنّه قال: ويعرف لها أيّامها الصالحة تعقب. فلو أراد أن يجعل الخير منصوبًا بـ (تعقب) لرفع (تعقب)؛ لأنّه يريد: فالخير تعقبه»[٥٧].

وذهب الأخفش مذهب الكسائي، قال أبو حيّان: إنّ الأخفش أجاز: إن تزرنا خيراً تصب[٥٨].

ورأي الفرّاء أصوب: لأنّه إذا تقدّم اسمٌ منصوب على الجواب تصبح جملة الجواب جملة اسمية يجب اقترانها بالفاء، ويرفع الفعل كما قال الفرّاء.

٧ - (ما) التي تلي نعم وبئس:

يرى الفرّاء أنّ (ما) التي تلي نعم وبئس اسم موصول في محل رفع فاعل، بينما يرى الكسائي أنّها نكرة في محل نصب على التمييز، قال الفرّاء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**بِئْسَمَا اشْتَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُم أَنْ يَكْفُرُوا**﴾[١٥٩]: «(أن يكفروا) في موضع خفضٍ ورفع، فأمّا الخفض فأن تردّه على الهاء التي في (به) على التكرير على كلامين، ولا يجوز أن يكون رفعًا على قولك: بئس الرجل عبدالله. وكان الكسائي يقول ذلك.. ولا يصلح أن تولي نعم وبئس (الذي) ولا (من) ولا (ما) إلاّ أن تنوي بهما الاكتفاء دون أن يأتي بعد ذلك اسمٌ مرفوع، من ذلك قولك: بئسما صنعت، فهذه مكتفية، وساء ما صنعت، ولا يجوز: ساء ما صنيعك. وقد أجازه الكسائي في كتابه على هذا المذهب. قال الفرّاء: «ولا نعرف ما جهته»، وقال: «أرادت العرب أن تجعل (ما) بمنزلة الرجل حرفًا تامًّا، ثمّ اضمروا لصنعت (ما) كأنّه قال: بئسما ما صنعت، فهذا قوله، وأنا لا أجيزه»[١٦٠].

فإذا كانت (ما) نكرة، فالجملة التي بعدها في محلّ نصبٍ على الصفة، وفاعل بئس مفسّر بما، و(أنْ يكفروا) هو المخصوص، هذا هو أحد قولي الكسائي، وقوله الآخر: إنّ (ما) موضعها نصبٌ على التمييز، وثمّ (ما) أخرى محذوفة موصولة هي المخصوص، فالجملة بعد المحذوفة صلة لها، فلا موضع لها من الإعراب، و(أن يكفروا) على هذا القول بدل، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف[١٦١].

قال مكّي القيسي: «وقال الكساني الهاء في (به) تعود على (ما) المضمرة و(ما) الظاهرة موضعها نصب وهي نكرة، تقديره: بئس شيئا ما اشتروا به»[١٦٢].

مذهب الفرّاء كمذهب سيبويه[١٦٣] والمحقّقين، أي: إنّ (ما) معرفة تامّة، والمخصوص محذوف، والفعل صفة لها، والتقدير: نعم الشيء شيء صنعت. وذهب الأخفش[١٦٤] مذهب الكسائي في أنّ (ما) نكرة منصوبة ولكنّ الفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف.

وهناك أقوالٌ في (ما) أوصلها النحاة إلى عشرة أقوال[١٦٥]. قال أبو جعفر النحّاس بعد أن ذكر بعض هذه الآراء: «أبْيَنُ هذه الأقوال قول الأخفش، ونظيره ما حكي عن العرب: بئسما تزويج بلا مهر، ودققته دقًّا نعمًا. وقول سيبويه حسن يجعل (ما) وحدها اسمًا لإبهامها، وسبيل نعم وبئس أن لا تدخلا على معرفة إلاّ للجنس»[١٦٦].

٨ - عند حذف حرف الجر مع أنْ وأنَّ:

عند حذف حرف الجر مع (أنْ وأنَّ) تكون (أنْ وأنَّ) وما بعدهما في موضع نصبٍ عند الفرّاء، وعند الكسائي في موضع خفض. قال الفرّاء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**فلا جُنَاح عليهما أنْ يَتَراجَعا**﴾[١٦٧]: «يريد: فلا جناح عليهما في أنْ يتراجعا، (أنْ) في موضع نصب، وإذا نزعت الصفة[١٦٨]، كأنّك قلت: فلا جُناحَ عليهما أنْ يتراجعا، وكان الكسائي يقول: موضعه خفض. قال الفرّاء: لا أعرف ذلك»[١٦٩].

وقال أيضًا عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**سُبحَانَهُ أنْ يكونَ لَهُ وَلَدٌ**﴾[١٧٠]: «يصلح في أنّ من وعن فإذا التقيتا كانت (أنْ) في موضع نصب. وكان الكسائي يقول: هي في موضع خفض في كثيرٍ من أشباهها»[١٧١].

وذهب أبو الحسن ابن كيسان مذهب الفرّاء[١٧٢]، قال النحّاس: أمثال هذا في محلّ نصب، ثمّ حذف حرف الجر فتعدّى الفعل، وهذا مستتب أن تحذف حروف الجر مع (أنْ) لطول الاسم[١٧٣].

وذكر الذين تناولوا إعراب القرآن: أنّ أشباه هذا منصوب بنزع الخافض[١٧٤].

وهذه من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش[٧٥]، ذهب سيبويه إلى أنّه في محل نصب، وذهب الخليل والأخفش إلى أنّه في محل جر[٧٦]. ورجّح ابن مالك رأيَ الخليل والأخفش[٧٧]، واضطرب ابن عقيل في نسبة الآراء[٧٨]. وفي الكتاب نرى أنّ سيبويه أجاز الجرّ في موضع[٧٩]، وأجاز الوجهين في موضعٍ آخر[٨٠].

ويقول محمد محيي الدين عبد الحميد: «فلمّا رأى سيبويه – رحمه الله – تكافؤ الأدلّة، وأنّ السماع ورد بالوجهين، ولا وجه لترجيح أحدهما على الآخر، جوز كلَّ واحدٍ منهما»[٨١].

٩ - النصب على المدح:

تعترض العرب من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعًا، وينصبون بعض المدح، فكأنّهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مجدّد غير متبع لأوّل الكلام، هذا ما ذهب إليه الفرّاء، بينما ذهب الكسائي إلى أنّ الممدوح لا ينصب إلاّ عند تمام الكلام، ولم يشترط الفرّاء هذا الشرط، قال الفرّاء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**لكن الرّاسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أُنزل إليك وما أُنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة**﴾[٨٢]، «إنّ نصب (المقيمين) على أنّه نعت للرّاسخين، فطال نعته، ونصب على ما فسرت لك... وقال فيه الكسائي (والمقيمين) موضعه خفض يُردّ على قوله: ﴿**وبما أُنزل إليك وما أُنزل من قبلك**﴾ ويؤمنون بالمقيمين الصلاة هم والمؤتون الزكاة. قال: هو بمنزلة قوله: ﴿**يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين**﴾[٨٣]، وكان النحويّون يقولون: المقيمين، مردودة على: ﴿**بما أُنزل إليك وما أُنزل من قبلك**﴾ – إلى المقيمين – وبعضهم: لكن الراسخون في العلم منهم، ومن المقيمين، وبعضهم: من قبلك ومن قبل المقيمين، وإنّما امتنع من مذهب المدح – يعني الكسائي – الذي فسّرت لك: لأنّه قال: لا ينصب المدوح إلاّ عند تمام الكلام، ولم يتمم الكلام في سورة النساء. ألا ترى أنّك حين قلت: (لكن الراسخون في العلم منهم) إلى قوله: ﴿**والمقيمين**﴾ و﴿**المؤتون**﴾، كأنّك منتظر لخبره، وخبره في قوله: ﴿**أولئك سنؤتيهم أجرًا عظيمًا**﴾، والكلام أكثره على وصف الكسائي. ولكنّ العرب إذا تطاولت الصفة جعلوا الكلام في النّاقص وفي التّام كالواحد، ألا ترى أنّهم قالوا في الشعر:

حتّى إذا قملت بطونكم
ورأيتم أبناءكم شبوا
وقلبتم ظهر المِجَنِّ لنا
إنّ اللئيمَ العاجز الخب

فجعل جواب (حتى إذا) بالواو، وكان ينبغي ألاّ يكون واوًا، فاجتزىء بالاتباع ولا خبر بعد ذلك، وهذا أشدّ ممّا وصفت لك»[٨٤].

وقد أبعد مكّي القيسي رأي الكسائي (المقيمين) معطوفٌ على ﴿**بما أُنْزِلَ إليك**﴾ فقال: «وهو بعيد، لأنّه يصير المعنى: يؤمنون بما أُنزل إليك وبالمقيمين الصلاة. وإنّما يجوز أن تجعل المقيمين الصلاة هم الملائكة فتخبر عن الراسخين في العلم وعن المؤمنين وبما أنزل الله على محمد ويؤمنون بالملائكة الذين من صفتهم إقامة الصلاة لقوله[٨٥] ﴿**يسبّحون الليل والنهار لا يفْتُرون**﴾»[٨٦].

وأورد القيسي آراء أخرى، فقال بعد أن ذكر رأيَ الكسائي وأبعده: «وقيل: المقيمين معطوفٌ على الكاف في (قبلك) أي: ومن قبل المقيمين الصلاة، وهو بعيد: لأنّه عطف ظاهر على مضمر مخفوض، وقيل: هو معطوفٌ على الهاء والميم في (فهم)، وكلا القولين فيه عطف ظاهر على مضمر مخفوض. وقيل: هو عطفٌ على (قبل) كأنّه قال: وقبل المقيمين، ثمّ حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. ومن جعل المقيمين نصبٌ

على المدح، جعل خبر الراسخين (يؤمنون)، فإن جعل الخبر (أولئك سنؤتيهم) لم يجز نصب المقيمين على المدح: لأنَّ المدح لا يكون إلاّ بعد تمام الكلام»[87].

من هذا نستنتج أنَّ القيسي ذهب مذهب الكسائي في أنَّ النصب على المدح لا يكون إلاّ بعد تمام الكلام، لكنّه لم يرتضِ خفض (المقيمين) على أساس أنّه معطوفٌ على (ما) في قوله: بما أنزل إليك.

١٠ - مالك، مالنا، مالكم:

عندما يأتي فعل مضارع بعد (مالك، مالنا..) فهو محمولٌ على المعنى عند الفرّاء: أي: بمعنى ما منعك[88]، فأدخلت (أن) في (مالك) إذا وافق معناها معنى المنع، وعند الكسائي: هناك حرف جرّ محذوف، والتقدير: مالك في أن، قال الفرّاء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وما لنا ألاّ نقاتل**﴾[89]» جاءت أن في موضع وأسقطت من آخر... فمن ألقى (أن) فالكلمة على جهة العربية التي لا علّة فيها، والفعل في موضع نصب... وأمّا إذا قيل (إنَ) فإنّه ممّا ذهب إلى المعنى الذي يحتمل دخول (أن) ألا ترى أنَّ قولك للرجل: مالك لا تصلّي في الجماعة؟ بمعنى ما منعك أن تصلّي، فادخل (أن) في (مالك): إذ وافق معناها معنى المنع. والدليل على ذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿**ما منعَكَ ألاّ تسْجُدَ إذْ أمرْتُك**﴾[90]، وفي موضعٍ آخر: ﴿**مالَك ألاّ تكون مع الساجدين**﴾[91]... وقال الكسائي في إدخال (أن): «هو بمنزلة قوله (مالكم في ألا تقاتلوا)، ولو كان ذلك على ما قال لجاز في الكلام أن تقول: مالك إن قمت. ومالك أنّك قائم: لأنّك تقول: في قيامك ماضيا ومستقبلاً، وذلك غير جائز: لأنَّ المنع إنّما يأتي بالاستقبال. تقول: منعتك أن تقوم، ولا تقول: منعتك إن قمت. فلذلك جاءت في (مالك) في المستقبل. ولم تأت في دائم[92] ولا ماض. فذلك شاهدٌ على اتفاق معنى مالك وما منعك»[93].

وهناك رأيٌ اخر نسبه الفرّاء إلى بعض النحويين هو: أنَّ هناك واوا محذوفة، والتقدير: مالك ولأن تذهب إلى فلان، ولكنه ردَّ هذا الرأي أيضًا[94]. وذهب الأخفش إلى أنَّ (أن) زائدة وهي عاملة كما تقول: ما أتاني من أحد، فأعمل (من) وهي زائدة[95].

ومن النحاة الذين ذهبوا مذهب الكسائي، أي: هناك حرف جر محذوف، أبو البركات الأنباري[96] والطبري[97] والعكبري[98].

١١ - حركة ياء المتكلم عند ملاقاتها ألفا مهموزة:

آثر الفرّاء تسكين ياء المتكلم عند ملاقاتها ألفًا مهموزة، أمّا الكسائي فإنّه آثر الفتح. قال الفرّاء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم**﴾[99]: «وأمّا نصب الياء من (نعمتي) فإنّ كل ياء كانت من المتكلّم ففيه لغتان الإرسال[100] والسكون، والفتح، فإذا لقيتها ألف ولام اختارت العرب اللغة التي حرّكت فيها الياء وكرهوا الأخرى، فإنَّ اللام ساكنة فتسقط الياء عندها لسكونها، فاستقبحوا أن يقولوا: نعمتي التي فتكون كأنّها مخفوضة على غير إضافة... وزعم الكسائي أنَّ العرب تستحب نصب الياء عند كلّ ألف مهموزة سوى الألف واللام، مثل قوله: ﴿**إنْ أجريَ إلاّ على الله**﴾، و﴿**إنّي أخاف الله**﴾، ولم أرَ ذلك عند العرب، رأيتهم يرسلون الياء، فيقولون: عنديْ أبوك، ولا يقولون: عنديَ أبوك، بتحريك الياء، إلاّ أن يتركوا الهمز فيجعلوا الفتحة في الياء في هذا ومثله.

وأمّا قوله: ليَ ألفان، وبيَ أخواك كفيلان، فإنّهم ينصبون في هذين لقلّتهما، فيقولون بيَ أخواك، وليَ ألفان: لقلّتهما، والقياس فيهما واحد وفيما قبلهما واحد»[101].

وتحريك الياء أكثر في كلام العرب، وإذا سكنت حذفت لالتقاء الساكنين[102]، وأجاز أبو حيّان الوجهين، ولكنّ القرّاء السبعة متفقون على الفتح[103].

قال النحّاس: «الأجود فتح الياء: لأنَّ الياء اسم،

فعند تسكينها تجيء باسم على حرف واحد مسكن، وهذا إخلال، وحجّة من سكنها أنّ الياء معتمدٌ على ما قبله، وصار معه بمنزلة ما هو منه، والحركة تستثقل في الواو والياء، فلذلك أسكنت[١٠٤].

١٢ - ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَد﴾[١٠٥]:

ذهب الفرّاء إلى أنّ (هو) في الآية ضمير منفصل في محل رفع، بينما ذهب الكسائي إلى أنّه ضمير الشأن، قال الفرّاء عند تفسيره للآية: «سألوا النبي ﷺ : ما ربّك؟ أيأكل أم يشرب؟ أَمْ مِنْ ذَهَبٍ أَمْ مِنْ فِضَة؟ فأنزل الله جلّ وعزّ: ﴿**قل هو الله أحد**﴾، ثمّ قالوا: فما هو؟ فقال: (أحد)، وهذا من صفاته: إنّه واحدٌ أحد، وإن كان نكرة. قال أبو عبدالله: يعني في اللفظ فإنّه مرفوعٌ بالاستئناف كقوله: ﴿**هذا بعلي شيخا**﴾[١٠٦].

وقد قال الكسائي فيه قولاً لا أراهُ شيئًا، قال: هو عماد[١٠٧] مثل قوله: ﴿**إنّهُ أنا الله**﴾[١٠٨] فجعل (أحد) مرفوعًا بالله، وجعل هو بمنزلة الهاء، في أنّه، ولا يكون العماد مستأنفًا به حتى يكون قبله إنّ أو بعض أخواتها، أو كان أو الظن»[١٠٩].

وعدّ أبو حيّان (هو) في الآية ضمير الشأن والقصة، أي إنّه ذهب مذهب الكسائي[١١٠]. وقيل في إعراب أحد: إنّه مرفوع على معنى هو أحد، وقيل إنّه بدل من لفظ الجلالة[١١١]. أو هو ضمير الأمر والشأن مبتدأ والجملة بعده مبتدأ وخبر في موضع خبر هو[١١٢]. ورأي الفرّاء أصوب: لأنّ ضمير الشأن لا يقع في بداية الجملة حتى يكون قبله واحد من نواسخ الابتداء.

١٣ - ﴿إنّما قولُنا لشيء إذا أردْناهُ أنْ نقولَ لهُ كُنْ فيكون﴾[١١٣]:

أجاز الفرّاء نصب (يكون) ورفعه. والكسائي لا يجيز الرفع. قال الفرّاء عند تفسيره للاية: «... وأمّا التي في النحل يعني الاية أعلاه فإنّها نصب. وكذلك التي في (يس): لأنّها مردودة[١١٤] على فعل قد نصب بـ (أن)، وأكثر القرّاء على رفعهما. والرفع صواب، وذلك أنْ تجعلَ الكلامَ مكتفيًا عند قوله: (إذا أردنا أن نقول له كن) فقد تمّ الكلام، ثمّ قال: فسيكون ما أراد الله، وإنّهُ لأحَبّ الوجهين إليّ، وإن كان الكسائي لا يجيز الرفع فيهما ويذهب إلى النسق»[١١٥].

قال مكّي القيسي: النصب هي قراءة ابن عامر والكسائي على أنّها معطوفة على ﴿**أن نقول**﴾، ووصف قراءة النصب بالحسن. ومن رفع فالتقدير: فهو يكون، وما بعد الفاء يستأنف، وأمّا النصب على الجواب ففيه بعد: لأنّ لفظه لفظ الأمر، ومعناه الإخبار عن قدرة الله: إذ ليس ثم مأمور وليس بأمر، ويبعد أيضًا لأنّنا لو قلنا: إن تخرج تخرج وإن تقم فتقوم لم يكن له معنى لاتفاق الفعلين والفاعلين، وكذلك ﴿**كن فيكون**﴾ لما اتفق لفظ الفعلين والفاعلان واحد لم يحسن أن يكون (فيكون) جوابًا للأول، والنصب على الجواب إنّما يجوز على بعد على التشبيه في (كن) بالأمر الصحيح على التشبيه بالفعلين المختلفين، وهذا بعيدٌ لفساد المعنى[١١٦].

١٤ - ﴿ثلاث عورات لكم﴾[١١٧]:

أثر الفرّاء رفع (ثلاث) في الآية، أمّا الكسائي فكان يقرأ بالنصب. قال الفرّاء عند تفسيره للآية: «نصبها عاصم والأعمش، ورفع غيرهما. والرفع في العربية أحبّ إلي، وكذا أقرأ. والكسائي يقرأ بالنصب: لأنّه قد فسّرها في المرّات وفيما بعدها، فكرهت أن تكون ثالثة، واخترت الرفع: لأنّ المعنى – والله أعلم – هذه الخصال وقت العورات، ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن. فمعها ضمير يرفع الثلاث، كأنّك قلت: هذه ثلاث خصال كما قال ﴿**سورة أنزلناها**﴾[١١٨] هذه سورة...»[١١٩].

فالرفع عند الفرّاء على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، ونسب النحاس والقرطبي إلى الكسائي أنَّ الرفع عنده بالابتداء، والخبر عنده ما بعده[١٢٠]، ولم يقل بالعائد، وقال نصًّا بالابتداء[١٢١].

قال مكّي القيسي: من نصب ثلاثًا جعله بدلاً من قوله (ثلاث مرّات)، و(ثلاث مرّات) نصب على المصدر، وقيل: لأنّه في موضع المصدر وليس بمصدر على الحقيقة، وقيل: هو ظرف وتقديره: ثلاثة أوقات. فإذا كانت ظرفًا أبدلت منها ثلاث عورات على قراءة من نصب ﴿**ثلاث عورات**﴾، ولا يصحّ هذا البدل حتى يقدر محذوفًا مضافًا تقديره أوقات ثلاث عورات، فتبدل أوقات ثلاث عورات من (ثلاث مرات) وكلاهما ظرف فتبدل ظرفاً من ظرف، فيصح المعنى والإعراب. فأمّا من قرأ ﴿**ثلاث عورات**﴾ بالرفع فإنّه جعله خبر ابتداء محذوف تقديره: هذه ثلاث عورات، أي: هذه أوقات ثلاث عورات، ثمّ حذف المضاف اتساعًا»[١٢٢].

وأجاز العكبري في حالة النصب أن يكون منصوبًا على إضمار أعني»[١٢٣]. ●

●●●

الحواشي

١ – يعني بالصفة حرف الجر، ينظر: المصطلح النحوي عند الفرّاء في معاني القرآن: ٦٨.

٢ – ينظر : إعراب القرآن: ١/١٧١، وتفسير القرطبي: ١/٢٧٧.

٣ – سورة البقرة : ٤٨.

٤ – معاني القرآن : ١/ ٣١ – ٣٢.

٥ – إعراب القرآن : ١/ ١٧١.

٦ – ينظر : مجالس ثعلب : ٤٠٣.

٧ – ينظر : الإيضاح العضدي: ١٨٥، وإملاء ما منَّ به الرحمن: ١٦٤/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ١٤٨/١، وحاشية الصبان: ٦٢/٣.

٨ – ينظر : الكتاب : ٣٨٦/١.

٩ – ينظر : معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٥٨ – ٢٦٠.

١٠ – ينظر : تفسير القرطبي: ٢٧٧/١، والبحر المحيط: ١٩٠/١.

١١ – معاني القرآن للأخفش: ٢٥٩/١.

١٢ – ينظر: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ٨٣.

١٣ – سورة المائدة : ٧٣.

١٤ – يعني بالجحد النفي، ينظر: المصطلح النحوي عند الفرّاء في معاني القرآن: ١٢٤.

١٥ – معاني القرآن للفرّاء: ١/ ٣١٧ – ٣١٨.

١٦ – ينظر : مشكل إعراب القرآن: ٢٣٥/١، والبحر المحيط: ٣٣٦/١.

١٧ – ينظر : إملاء ما منَّ به الرحمن: ٢٢٣/١.

١٨ – ينظر : الخلاف بين سيبويه والأخفش، دراسة نحوية: ١٧٢.

١٩ – ينظر : الكتاب : ٢٢٥/٤، ٣٨/١.

٢٠ – ينظر : معاني القرآن للأخفش: ٢٧٢/١، ٤٦٤/٢.

٢١ – ينظر : شرح الرضي على الكافية: ٣٢٢/٢، وشرح جمل الزجاجي: ٤٨٨/١، والجامع الصغير: ١٣٥، والفوائد الضيائية: ٣٢١/٢.

٢٢ – ينظر : شرح ديوان عنترة : ١٨٣.

٢٣ – شرح القصائد السبع الطوال: ٢٩٦.

٢٤ – ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج: ٤١٩/٥، والبغداديات: ٥٤٣، وشرح الكافية الشافية: ٧٩٨/٢، والجنى الداني: ٣٢١.

٢٥ – ينظر : الإيضاح في شرح المفصل: ١٤٤/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣٢٣/٢.

٢٦ – اللباب : ٢٨٩ – ٢٩٠.

٢٧ – سورة المائدة : ٦٩.

٢٨ – أي إنّه مبنيّ، ينظر: المصطلح النحوي عند الفرّاء: ٧٣.

٢٩ – ضابىء بن حارث البرجمي، ينظر: الخزانة: ٣٢٣/٤.

٣٠ – يريد بالمكني : الضمير، ينظر: المصطلح النحوي عند الفرّاء: ٧٨.

٣١ القائل هو بشر بن أبي خازم، ينظر: الديوان: ١٦٥.

٣٢ سورة الأعراف : ١٥٦.

٣٣ – معاني القرآن : ١/ ٣١٠ – ٣١٢.

٣٤ – ينظر : مشكل إعراب القرآن: ٢٣٢/١.

٣٥ – ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٢/١، وإملاء ما منّ به الرحمن: ٢٢٢/١، والبيان: ٣٠٠/١.

٣٦ – ينظر : إعراب القرآن: ١/ ٥٠٩ – ٥١٠، ومشكل إعراب القرآن: ٢٣٢/١، وإملاء ما منَّ به الرحمن: ٢٢٢/١، وتفسير القرطبي: ٢٤٦/٦، والبحر المحيط: ٥٣١/٣.

٣٧ – ينظر : الكتاب : ١٥٥/٢ – ١٥٦.

٣٨ – ينظر : معاني القرآن للأخفش: ٤٧٤/٢.

٣٩ – الإنصاف : ١٨٧/١.

٤٠ – سورة يونس : ٦٢ – ٦٣.

٤١ – يريد بالفعل والأفاعيل: خبر إنّ، ينظر: المصطلح النحوي: ٥٨.

٤٢ – أي : توكيداً.

٤٣ – معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٤٧٠ – ٤٧١.

٤٤ – ينظر : إعراب القرآن: ٤١٦/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٣٤٨/١، وإملاء ما منَّ به الرحمن: ٣٠/٢.

٤٥ – ينظر : إملاء ما منّ به الرحمن: ٣٠/٢.

٤٦ – إعراب القرآن : ٦٦/٢.

٤٧ – ينظر : الخلاف بين سيبويه والأخفش، دراسة نحوية: ٤٦ – ٥٧.

٤٨ – سورة النحل : ٤٣ – ٤٤.

٤٩ – سورة الأنبياء : ٢٢.

٥٠ – معاني القرآن للفرّاء : ٢/ ١٠٠ – ١٠١.

٥١ – ينظر : المصدر السابق نفسه : ٣١٧/١.

٥٢ – ينظر : تفسير الطبري : ٧٥/١٤.

٥٣ – ينظر : تفسير القرطبي: ١٠٨/١٠.

٥٤ – ينظر : البحر المحيط : ٤٩٤/٥.

٥٥ – سورة التوبة : ٦.

٥٦ – هو طفيل الغنوي، ينظر: الخزانة: ٦٤٢/٣.

٥٧ – معاني القران : ١/ ٤٢٢ – ٤٢٣.

٥٨ – ينظر : الارتشاف : ٥٥٧/٢.

٥٩ – سورة البقرة : ٩٠.

٦٠ – معاني القران للفرّاء: ١/ ٥٦ – ٥٧.

٦١ – ينظر : البحر المحيط: ٣٠٥/١.

٦٢ – مشكل إعراب القران: ١٠٤/١.

٦٣ – ينظر : الكتاب : ١٨٦/٣.

٦٤ – ينظر معاني القرآن للأخفش: ٣٢٢/١.

٦٥ – ينظر : الارتشاف: ١٧/٣ – ١٨، والبحر المحيط: ١/ ٣٠٤ – ٣٠٥، وشرح الأشموني: ٣٥/٣ – ٣٦.

٦٦ – إعراب القرآن : ١٩٧/١.

٦٧ – سورة البقرة : ٢٣٠.

٦٨ – يعني بالنزع : الحذف، ينظر: المصطلح النحوي عند الفرّاء: ٢٥.

٦٩ – معاني القرآن للفرّاء : ١٤٨/١.

٧٠ – سورة النساء : ١٧١.

٧١ – معاني القرآن : ٢٩٦/١.

٧٢ – ينظر : شرح القصائد التسع المشهورات: ٤٤٩/١.

٧٣ – ينظر : المصدر السابق نفسه: ٦٣٠/٢.

٧٤ – ينظر : البيان : ٢٨٠/١، ومشكل إعراب القرآن: ٢١٥/١.

٧٥ – ينظر : الخلاف بين سيبويه والأخفش.

٧٦ – ينظر : شرح الكافية الشافية: ٦٣٤/٢.

٧٧ – ينظر : المصدر السابق نفسه: ٦٣٤/٢.

٧٨ – ينظر : شرح ابن عقيل: ٥٤٠/١.

٧٩ – ينظر : الكتاب : ٢٩/٣.

٨٠ – ينظر : المصدر السابق نفسه: ١٢٨/٣.

٨١ – شرح ابن عقيل: ٥١٤/١، الهامش رقم٢.

٨٢ – سورة النساء : ١٦٢.

٨٣ – سورة التوبة : ٦١.

٨٤ – معاني القرآن : ١/ ١٠٦ – ١٠٧.

٨٥ – سورة الأنبياء : ٢٠.

٨٦ – مشكل إعراب القرآن : ٢١٢/١.

٨٧ – المصدر السابق نفسه : ٢١٢/١.

٨٨ – ينظر : إعراب القرآن: ٢٧٧/١. وتفسير القرطبي: ٢٤٤/٣.

٨٩ – سورة البقرة : ٢٤٦.

٩٠ – سورة الأعراف : ١٢.

٩١ – سورة الحجر : ٣٢.

٩٢ – يعني بالدائم : اسم الفاعل، ينظر: المصطلح النحوي عند الفرّاء: ٨٤.

٩٣ – معاني القران للفرّاء: ١٦٣/١ – ١٦٥.

٩٤ – ينظر : المصدر السابق نفسه: ١٦٥/١.

٩٥ – معاني القران للفرّاء: ٣٧٧/١.

٩٦ – ينظر البيان ١٦٥/١.

٩٧ – ينظر : تفسير الطبري: ٣٧٦/٢.

٩٨ – ينظر : إملاء ما منَّ به الرحمن: ١٠٣/١.

٩٩ – سورة البقرة : ٤٠.

١٠٠ – يعني بالإرسال: إطلاق الياء وتسكينها، ينظر: المصطلح النحوي عند الفرّاء: ١٥٠.

١٠١ – معاني القرآن للفرّاء: ٢٩/١ – ٣٠.

١٠٢ – ينظر : إعراب القرآن: ١٦٧/١.

١٠٣ – ينظر : البحر المحيط: ١٧٤/١.

١٠٤ – ينظر : شرح القصائد التسع المشهورات: ٥٢٢/٢.

١٠٥ – سورة الإخلاص : ١.

١٠٦ – سورة هود : ٧٣.

١٠٧ – أي ضمير الشأن، ينظر: المصطلح النحوي عند الفرّاء: ٨٠.

١٠٨ – سورة النمل : ٩.

١٠٩ – معاني القرآن : ٢٩٩/٣.

١١٠ – ينظر : الارتشاف : ٤٨٥/١.

١١١ – ينظر : تفسير القرطبي: ٢٤٤/٢٠، والبحر المحيط: ٥٢٨/٨.

١١٢ – ينظر : البحر المحيط: ٥٢٨/٨.

١١٣ – سورة النحل : ٤٠.

١١٤ – يعني بالرد : العطف، ينظر: المصطلح النحوي عند الفرّاء: ٨٩.

١١٥ – معاني القرآن للفرّاء : ٧٥/١.

١١٦ – ينظر : مشكل إعراب القرآن: ٤١٨ – ٤١٩.

١١٧ – سورة النور : ٥٨.

١١٨ – سورة النور : ١.

١١٩ – معاني القرآن : ٢٦٠/٢.

١٢٠ – ينظر : إعراب القرآن: ٤٥٣/٢، وتفسير القرطبي: ١٢٥/١٨.

١٢١ – ينظر : إعراب القرآن: ٤٥٣/٢.

١٢٢ – مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٥١٥ – ٥١٦.

١٢٣ – ينظر : إملاء ما منَّ به الرحمن: ١٥٩/٢.

المصادر والمراجع

- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، للشرجي الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر، تح. طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيّان الأندلسي، تح. د. مصطفى أحمد النماس، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- **إعراب القرآن**، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تح. د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- **إعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج**، تح. إبراهيم الأبياري، المؤسسة المصرية العامّة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م.
- **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات**، لأبي البقاء العكبري، تح. إبراهيم عطوة، ط٢، مطبعة الحلبي، مصر، ١٩٦٩.
- **الإيضاح العضدي**، لأبي علي الحسن بن أحمد النحوي، تح. د. حسن شاذلي فرهود، ط١، مطبعة دار التأليف، مصر، ١٣٨٣هـ/١٩٦٩م.
- **الإيضاح في شرح المفصل**، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تح. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.
- **البحر المحيط والتفسير الكبير**، لأبي حيّان الأندلسي، ط١، مطبعة السعادة، مصر.
- **البيان في غريب إعراب القرآن**، لأبي البركات عبدالرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تح. د. طه عبد الحميد طه، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- **جامع البيان في تفسير القرآن**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٢م.
- **الجامع الصغير في النحو**، لأبي محمد عبدالله بن يوسف ابن هشام الأنصاري، تح. أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ط٣، صححه أبو إسحاق إبراهيم اطفيش وآخرون، دار القلم، ١٩٦٧م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، لحسن بن قاسم المرادي، تح. طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ط١، جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، لأبي العرفان محمد بن علي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعمر بن عبدالقادر البغدادي، تح. عبدالسلام محمد هارون، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي**، تح. د. عزة حسن، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، لابن عقيل، ط١٤، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٥م.
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، للأشموني مطبوع مع حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية، مصطفى البابي الحلبي وشركاه.
- **شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك**، لخالد عبدالله الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، مصطفى البابي الحلبي وشركاه.
- **شرح جمل الزجّاجي، لابن عصفور الإشبيلي**، تح. د. صاحب أبو جناح، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٠م.
- **شرح ديوان عنترة بن شدّاد**، تقديم وتعليق سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- **شرح الرضي على الكافية**، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **شرح القصائد التسع المشهورات**، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تح. أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٣م.
- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، لأبي بكر محمد ابن القاسم الأنباري، تح. عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٦٣م.
- **شرح الكافية الشافية**، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك، تح. د. عبدالمنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون، السعودية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٨٢م.
- **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب**، لنورالدين عبدالرحمن الجامي، تح. ودراسة د. أسامة طه الرفاعي، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- **الكتاب**، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح. وشرح عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.
- **مجالس ثعلب**، لأبي العباس أحمد بن يحيى، تح. وشرح عبدالسلام محمد هارون، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٦٠م.
- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، لأبي علي الحسن ابن أحمد النحوي، تح. ودراسة صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
- **مشكل إعراب القرآن**، لمكّي بن أبي طالب القيسي، تح. د. حاتم صالح الضامن، وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٥م.
- **معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء**، تح. محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.
- **معاني القرآن، لسعيد بن مسعدة (الأخفش) البلخي المجاشعي**، تح. د. فائز فارس، ط١، المطبعة العصرية، الكويت، ١٤٠٠هـ/١٩٧٩م.
- **معاني القرآن**، لسعيد بن مسعدة (الأخفش) البلخي المجاشعي، تحليل د. عبد الأمير محمد أمين الورد، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

المطبوعة على الآلة الكاتبة

- **الخلاف بين سيبويه والأخفش، دراسة نحوية**، حسن أسعد محمد، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق خليل بنيان الحسون، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.
- **المصطلح النحوي عند الفرّاء في معاني القرآن**، لحسن أسعد محمد، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.